



تقييم حالة

استخدامات السلاح الكيماوي في الصراع السوري وردّات الفعل الدولية

وحدة تحليل السياسات | مايو 2017

استخدامات السلاح الكيماوي في الصراع السوري وردّات الفعل الدولية

سلسلة: تقييم حالة

وحدة تحليل السياسات | مايو 2017

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2017

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 44199777

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	السلاح الكيماوي والموقف الأميركي
7	ردات الفعل الدولية
8	ماذا عن مبدأ المحاسبة؟
10	الملاحم المتوقعة لمشهد ما بعد خان شيخون
12	خاتمة

مقدمة

تدرج النظام السوري في استخدام أدوات العنف المختلفة خلال سنوات الثورة السورية، وتفاوتت نوعية الأسلحة المستخدمة بحسب السياقات الظرفية العسكرية والميدانية للنظام ولقوات المعارضة أيضًا، وطبيعة المواقف الدولية. ضمن هذا السياق، أقدم النظام، مطلع نيسان/أبريل 2017، على استهداف بلدة خان شيخون في ريف إدلب الجنوبي بالأسلحة الكيماوية؛ ما أدى إلى مقتل العشرات من المدنيين معظمهم من الأطفال والنساء، وإصابة نحو 400 شخص ممن وجدوا في مجال الهواء الملوث بالغاز السام.

وخلفًا لموقف إدارة أوباما المتردد في قضية معاقبة النظام السوري على استهدافه غوطتي دمشق بالأسلحة الكيماوية (آب/أغسطس 2013) المنصرم، سارعت إدارة ترامب، أول مرة منذ اندلاع الأزمة في سورية، إلى استهداف قاعدة الشعيرات الجوية في ريف حمص بصواريخ من طراز توما هوك ردة فعل عقابي على انتهاك النظام السوري لقرار مجلس الأمن رقم 2118. ومع أن الرد الأميركي جاء زجرًا محدود النطاق والوسائل، فإن تصاعد النبرة الخطابية الأميركية حركت المياه الرائدة في الملف السوري لجهة تنامي المواقف الدولية ضد النظام السوري من جهة، والسعي الأميركي، لا سيما بعد زيارة وزير الخارجية ريكس تيرسلون إلى موسكو، لإقناع روسيا بضرورة الضغط على النظام لإنضاج حل سياسي للأزمة السورية من جهة أخرى.

الأسلحة الكيماوية والموقف الأميركي

يعود استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية إلى وقت مبكر من تاريخ الثورة السورية، فقد تم استخدامه المرة الأولى في حي البياضة في مدينة حمص في 23 كانون الثاني/ديسمبر 2012. وذلك في سعي ملح من النظام لطرد المعارضة المسلحة من الحي وعزل مدينة حمص عن ريفها الجنوبي¹، في الوقت الذي سعى فيه لاختبار ردة فعل إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما التي جعلت من قضية استخدام الأسلحة الكيماوية خطأ

¹ عمر الخطيب، "الكيماوي على سوريا.. كيف أصبح رد الفعل الأميركي كارثيًا"، أورينت، 2016/8/24، شوهد في 2017/4/23، في: <http://bit.ly/2oyAqmX>

أحمر لا يمكن تجاوزه. وعلى غرار حجم الأسلحة التقليدية ونوعيتها، نجد أن النظام قد تدرج في استخدام الغازات السامة خلال عام 2013، مستفيداً في ذلك من التجاهل الأميركي لهجماته بذريعة عدم توافر المعلومات الدقيقة في بداية الأمر، أو الاكتفاء برد باهت ومتحفظ بعد أن أعلن أوباما رسمياً في حزيران/ يونيو 2013 عن استخدام النظام السوري السلاح الكيماوي مرات عدة ضد معارضيه. ترجمت ردات فعل أوباما على أرض الواقع بتزويد بعض فصائل المعارضة بأسلحة أميركية مثل الصواريخ المضادة للدروع²؛ وهو ما بعث برسالة إلى النظام السوري مؤداها تجنب الإدارة الأميركية خيار التدخل العسكري في سورية بأي حال من الأحوال. في ضوء ذلك، واستعجالاً لحسم عسكري، ظنّه النظام السوري قريباً وممكنًا بعد تدخل قوات حزب الله والمليشيات العراقية بعد معركة القصير ربيع عام 2013، ورغبة منه في إخراج قوات المعارضة من غوطتي دمشق بعد نجاحه في حصارهما، أقدم نظام الأسد على قصفهما بالسلاح الكيماوي (21 آب/ أغسطس 2013)؛ مرتكباً مجزرة راح ضحيتها زهاء 1200 شخص أغلبهم من الأطفال والنساء.

ولم يكن من بُدِّ لإدارة أوباما، على الرغم من إستراتيجيتها المترددة تجاه النظام السوري، أن تتجاهل المجزرة المروعة وتداعياتها على الرأي العام الأميركي والغربي عموماً. ولحفظ ماء الوجه على تجاوز النظام خطوطه الحمراء، أعلن باراك أوباما في 1 أيلول/ سبتمبر 2013 عن قرار توجيه ضربة عسكرية إلى النظام السوري، بشرط تصديق الكونغرس عليه. وعلى الرغم من وجود معارضة واسعة من الرأي العام الأميركي، ومن أعضاء في الكونغرس كذلك، فإن احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى النظام لم يتضاءل إلا حينما أعلنت روسيا عن مبادرة تقضي بوضع الأسلحة الكيماوية السورية تحت طائلة الرقابة الدولية تمهيداً لسحبها وتدميرها³.

كانت المبادرة الروسية التي تمخضت عنها "صفقة الكيماوي" بمنزلة المنفذ الذي احتاجه أوباما للهروب من خيار توجيه ضربة عسكرية والانخراط المباشر في الأزمة السورية؛ وهو ما حدث فعلاً.

² "في أسباب تغير الموقف الأميركي من تسليح المعارضة السورية"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013/6/20، على شوهدي في 2017/4/23، في: <http://bit.ly/2ppESs3>

³ "صفقة الكيماوي: المخرج الذي يحتاجه أوباما"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013/9/15، شوهدي في 2017/4/23، في: <http://bit.ly/2q3wQl7>

حينذاك، حاولت إدارة أوباما أن تجعل صفقة الكيماوي مع روسيا مدخلاً مهماً لتسوية كبرى وكذا بلورة لإطار شامل، بغية حل الملف السوري أو على الأقل تحريك الحل السياسي، بما يضيف بعداً أخلاقياً على الخطوة الأميركية التي بدت نزاعاً لأداة الجريمة من دون محاسبة المجرم، وتنفيذاً لمصلحة أميركية بحثة متقاطعة مع مصالح اللوبي الإسرائيلي لتدمير السلاح الكيماوي السوري من دون أي اعتبارات أخلاقية أخرى.

ضمن هذا السياق، سعى وزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري، صاحب فكرة تغيير حسابات النظام لإجباره على قبول الحل السياسي بدلاً من إسقاطه، بعد مفاوضات، لإنضاج قرار دولي يعمد إلى وضع "صفقة الكيماوي" موضع التنفيذ، ويحدد جدولاً زمنياً لتدمير المخزون السوري، ويطلق عملية سياسية على أساس بيان جنيف 1. وبالفعل، توصلت روسيا وأميركا، في 23 أيلول/ سبتمبر 2013، إلى اتفاق سياسي ترجم بإصدار قرار دولي في مجلس الأمن رقم 2118، ونص على إطلاق عملية سياسية تفاوضية برعاية الأمم المتحدة.

وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أكثر من 300 مناسبة استخدم فيها النظام أسلحة كيماوية، منذ بدء الثورة السورية وحتى 4 نيسان/ أبريل 2017، ويمكن تبيان أهمها وفق الجدول (1)⁴:

⁴ تم استخلاص هذا الجدول من سلسلة تقارير أصدرتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان، منذ بدء الثورة السورية حتى 9 نيسان/ أبريل 2017. للمزيد انظر: "الأسلحة الكيماوية"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، شوهد في 2017/4/23، في:

الجدول (1)

أهم الهجمات الكيماوية على المناطق الثائرة في سورية

التاريخ	عدد	مجموع الضحايا	توزع الضحايا على
حتى 27 أيلول/ سبتمبر 2013 (قبل صدور القرار 2118)	33	نحو 72 مدنيًا، وإصابة قرابة 760 آخرين + مجزرة الغوطين أكثر من 1200 مدني).	ريف دمشق (20)، دمشق (6)، حلب (3)، حمص (3)، إدلب (1).
بعد صدور القرار 2118، حتى 5 آذار/ مارس 2015	125	78 مدنيًا بينهم 40 طفلًا، و13 سيدة، و45 مقاتلاً من المعارضة، 7 أسرى من قوات النظام كانوا في أحد سجون المعارضة.	إدلب (40)، ريف دمشق (27)، حماة (20)، دمشق (21)، حلب (8)، درعا (4)، دير الزور (3).
19 نيسان/ أبريل، حتى 21 آب/ أغسطس 2015	41	9 مدنيين منهم طفلان، 3 مقاتلين من المعارضة + 531 إصابة.	إدلب (26)، ريف دمشق (2)، حماة (2)، دمشق (5)، حلب (1)، درعا (1)، دير الزور (2)، حمص (2).
1 كانون الثاني/ يناير 2016، حتى 20 آب/ أغسطس 2016	3	مقتل طفل، وإصابة أكثر من 38 شخصًا.	ريف دمشق (1)، إدلب (1)، حلب (1).
كانون الثاني/ يناير 2017، حتى 4 نيسان/ أبريل 2017	10	مقتل 77 مدنيًا منهم 25 طفلًا و16 سيدة ومقاتل واحد + 245 إصابة.	تركزت هذه الهجمات في إدلب، حماة، ريف دمشق، دمشق.

المصدر: من إعداد وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حدد القرار الدولي رقم 2118 مدة لنزع السلاح الكيماوي، تبدأ من تاريخ صدور القرار حتى منتصف عام 2014؛ الأمر الذي فسر على أنه إقرار أميركي ببقاء النظام السوري حتى الانتخابات الرئاسية السورية التي

جرت صيف عام 2014. وبمعاونة من الأمم المتحدة، إضافة إلى ضغط من القوى الإقليمية والدولية، تمّ لمّ شمل النظام والمعارضة أول مرة في مفاوضات غير مباشرة مطلع عام 2014، في ما عرف بمؤتمر جنيف 2، مع أنها ظلت عاجزة منذ ذلك الحين عن تحقيق أي تقدم. وتزامن فشل الجهد الأممي مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بعد سيطرته على الموصل في 10 حزيران/ يونيو 2014؛ إذ تراجع الاهتمام الدولي بحل الأزمة السورية مقابل التركيز على مكافحة الإرهاب ومواجهة تنظيم داعش الذي تمدد إلى سورية مسيطراً على 40% من مساحتها. ونتيجة لذلك، ولا سيما بعد انهيار قوات النظام السوري أمام المعارضة المسلحة في الربع الأول من عام 2015، عاد نظام بشار الأسد إلى استخدام الغازات السامة، وتحديداً غاز الكلور في مواقع وأزمنة مختلفة (انظر الجدول 2)، من دون أن يخشى محاسبة دولية في ظل التجاهل الأميركي والحماية الروسية في مجلس الأمن. وعلى الرغم من تأكيد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عام 2016 استعمال النظام السوري وتنظيم داعش معاً للغازات السامة والساارين مجدداً⁵، فإن اجتماعات الإدارة الأميركية السابقة والتهديدات باستهداف المواقع العسكرية لنظام الأسد نهاية حقبة أوباما بقيت أسيرة تحفظ البنناغون ومجلس الأمن القومي، حتى مجيء إدارة جديدة، رأت في هجوم خان شيخون استغزاً مباشراً لها. ويبين الجدول (2) أهم الأسلحة الكيماوية التي استخدمتها قوات الأسد على مناطق المعارضة.

⁵ "ملف استخدام السلاح الكيميائي في سوريا مجدداً على طاولة "مجلس الأمن"، أورينت، 2016/8/30، شوهد في 2017/4/23، في: <http://bit.ly/2oB1q4h>

الجدول (2)

أنواع الغازات المستخدمة في سورية

الآلية العسكرية المنفذة	أبرز حالات استخدامه	السلاح الكيماوي
<ul style="list-style-type: none"> • مدفعية صواريخ محملة كيماويًا • طائرة Su-22 ألقت صواريخ محملة كيماويًا • مدفعية صواريخ محملة كيماويًا • مدفعية صواريخ محملة كيماويًا 	<ul style="list-style-type: none"> • الغوطة، 21 آب/ أغسطس 2013 • خان شيخون، 4 نيسان/ أبريل 2017 • خان العسل، آذار/ مارس 2013 • سراقب، 29 نيسان/ أبريل 2014 	غاز السارين
طائرة عسكرية تلقي براميل متفجرة تحوي غاز الكلور	<ul style="list-style-type: none"> • أكثر من 250 حالة استخدام • سرمين في إدلب، 16 آذار/ مارس 2015 • كفر زيتا في حماة، تشرين الأول/ أكتوبر 2014 	غاز الكلور
قذائف مدفعية تحمل غاز BZ	حمص في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2013	غاز BZ
<ul style="list-style-type: none"> • قذائف مدفعية محملة بغاز سامّ • مروحيات تلقي أسطوانات تحمل غازات سامّة • مروحيات تلقي براميل متفجرة تحمل غازًا سامًا 	<ul style="list-style-type: none"> • عربين في ريف دمشق، شباط/ فبراير 2016 • سراقب في إدلب، آب/ أغسطس 2016 • حي الزبدية في حلب، آب/ أغسطس 2016 	غازات سامّة

المصدر: من إعداد وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ردات الفعل الدولية

تباينت ردات فعل المجتمع الدولي ومواقفه من نظام الأسد؛ فكانت الضربة الأميركية على مطار الشعيرات استثناءً، ذلك أنها تمخضت عن تظافر عوامل داخلية مرتبطة بتحسين صورة الرئيس تزامب الذي أراد انتهاز الفرصة لتفنيده سياسة أوباما في تعامله مع الملف الكيماوي في سورية، أكثر مما هي مؤشر حقيقي على تغيير سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الملف السوري عمومًا. وأمّا بقية الدول، فقد اكتفت بالحراك الدبلوماسي والتصاريح الإعلامية؛ إذ نددت كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وتركيا، وإسبانيا، والاتحاد الأوروبي، وغيرها باستخدام قوات الأسد للسلاح الكيماوي مجددًا في سورية، وأيدت تلك الدول الضربة الأميركية⁶، بينما رفض الروس والإيرانيون اتهام الأسد عادّين ما تم "قبركة ومسرحية" رافضين الضربة لكونها "انتهاكًا لسيادة الدولة السورية". كما استمر دور مجلس الأمن معطلًا، والذي دعت أطراف دولية عديدة لعقد جلسات طارئة بخصوص تطورات المشهد السوري، كما استعملت موسكو حق النقض الثامن في إجهاض أي مشروع دولي يحاصر النظام السوري، ليبدأ بعدها مارثون الحراك الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وروسيا.

تفيد الذاكرة السياسية، لما بعد حوادث مجزرة الكيماوي في الغوطين، أن هذا الزخم الإعلامي والدبلوماسي الدولي يدل على أن المجتمع الدولي سيكون حذرًا في تعامله مع مسألة "إسقاط النظام"، وسيدفع قدمًا باتجاه استمرار العملية السياسية، إلا أنه توقع أن تقوم الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي بعدة إجراءات إضافية ضد الأسد تتمثل بالخيارات التالية:

- فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية التي تساهم في منع الدخول في تعاملات تجارية مع نظام الأسد.
- الاستمرار في استكمال الإجراءات القانونية كافة، لملاحقة المتورطين في جرائم حرب، واستخدامها ورقة ضغط سياسي.

⁶ "تباين دولي حاد من مجزرة خان شيخون"، الجزيرة نت، 2017/4/6، شوهد في 2017/4/23، في:

- مطالبة نواب الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس الأميركي بإقامة مناطق حظر جوي في سورية، وتوفير مناطق آمنة محمية بالقوة العسكرية للرد على أي محاولة انتهاك.
- تمسك الاتحاد الأوروبي بورقة الانتقال السياسي شرطاً رئيساً لإعادة الإعمار الذي تعهد به.
- ستحاول موسكو وطهران استغلال ورقة مكافحة الإرهاب وحضورهما العسكري المباشر في سورية، لتعزيز أحد أمرين:
 - الاستثمار في المسار السياسي الذي استطاعت موسكو أن تخضعه لمقاربتها عبر الالتفاف على جوهر الصراع والتعامل مع أسبابه، ومن ثمّ الاتجاه قدماً نحو حل سياسي وفق رؤيتها.
 - تعزيز التحالفات الإقليمية حولها، وامتلاك أكبر قدر ممكن من الأوراق التي تعزز موقف روسيا في التعامل الدولي مع الملف الأوكراني والعقوبات الاقتصادية.

ماذا عن مبدأ المحاسبة؟

إن استخدام النظام السوري السلاح الكيماوي ما هو إلا انعكاس لغياب مبدأ المحاسبة عن الأجندة الدولية لمصلحة المقاربات الأمنية الإقليمية؛ إذ ما تزال ترى أن الأولوية الكبرى في سورية تصب في محاربة الإرهاب وما توجبه من سياسات عسكرية وأمنية تساهم في تحجيمه وتقويض خياراته. وتبين المعطيات الواردة أدناه مجموع انتهاكات نظام الأسد وخروقاته للقرارات الدولية⁷:

- خرق نظام الأسد القرار 2209 الصادر عن مجلس الأمن عام 2015، والذي يشير إلى منعه من استخدام الأسلحة الكيماوية أو استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها، بأي طريقة، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها، أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى دول أو جهات أخرى، وإقراره بأن استخدام النظام أي أسلحة كيماوية سيعدّ انتهاكاً للقوانين الدولية، وأن من يستخدمها سيحاسب؛ وعلى الرغم أيضاً من تلوّح القرار باستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لوقف هذه الانتهاكات.

⁷ انظر: "الأسلحة الكيماوية".

• شنّ نظام الأسد أكثر من 139 هجومًا كيميائيًا (وفق توثيقات الشبكة السورية لحقوق الإنسان)، بعد صدور القرار 2118 المتعلق بنزع السلاح الكيميائي من يده، وقد صدر عن مجلس الأمن في 27 أيلول/سبتمبر 2013.

• استخدم نظام الأسد غاز الكلور، بحسب ما جاء في نتائج آلية التحقيق المشتركة. وهذا ما يعد انتهاكًا صارخًا للقرارين 2118 و2209 معًا، وللاتفاقية التي وقعها في 14 أيلول/سبتمبر 2013، وتقضي بعدم استخدام الغازات السامة وتدميرها.

والجدير بالذكر أنه منذ بدء الثورة السورية ظهرت ثلاث "مبادرات عدالة دولية" وهي⁸:

• لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، وقد أسسها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 22 آب/أغسطس 2011.

• آلية الأمم المتحدة المشتركة للتحقيق بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وقد تم تأسيسها عام 2015.

• الآلية الدولية الحيادية المستقلة للمشاركة في التحقيق مع المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة في سورية ومحاكمتهم بموجب القوانين الدولية.

وعلى سبيل الذكر، فإن التقرير الخامس لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة الصادر في 13 شباط/فبراير 2017، والمكلف من مجلس الأمن بتحديد المسؤولية عن هجمات كيميائية في سورية بموجب القرار 2015/2235، قد أكد أنه من أصل أربع حالات مدروسة تقع المسؤولية على عاتق النظام السوري في ثلاث منها، بينما الحالة الرابعة وهي في مارع، فتقع المسؤولية فيها على تنظيم داعش. والحالات الثلاث المعنية هي: تلمنس (21 نيسان/أبريل 2014)، وسرمين (16 آذار/مارس 2015)،

⁸ نهى أبو الذهب، "هل سيحاكم الأسد يومًا على ما ارتكبه من جرائم؟"، مركز بروكينجز، 2017/1/13، شوهد في 2017/4/23، في: <https://goo.gl/bIRX8v>

وقمينا (16 آذار/ مارس 2015)؛ إذ ذكر التقرير أن طائرات هليكوبتر تعود للقيادة العسكرية لقوات النظام أقلعت من قاعدتي حميميم وحماة الجويتين وقامت بإلقاء براميل متفجرة تحوي غازات كيماوية⁹.

وقد حملت جل نتائج تلك المبادرات النظام السوري مسؤولية الانتهاكات الجسيمة في سورية، والتي تصل إلى مستوى جرائم حرب، إلا أن تلك الانتهاكات بقيت بلا محاسبة ومرتبطة بطبيعة التسوية السورية ومآلاتها.

الملاحم المتوقعة لمشهد ما بعد خان شيخون

إن تأثير الضربة الأميركية العسكرية لا يتعدى بعد الآثار النفسية. وهي مما لا شك فيه برهنت على بوادر تحرر الإدارة الأميركية من محددات إدارة أوباما السابقة، وعلى إرهابات عودتها إلى المضمار السوري. وهذا الأمر له تداعيات على الخطط الموضوعية في هذا السياق؛ إذ قد تزيد هذه الضربة من احتمال ظهور تفاهات نوعية جديدة بين موسكو وواشنطن، كما تجعل إمكانية حدوث ضربات جديدة تقوم بها الولايات المتحدة غير مستبعدة، وتضعف فرص نظام الأسد بالولوج في معركة الرقة وغيرها من معارك محاربة الإرهاب. كما أنه يؤسس لبدء الولايات المتحدة بتقييم ومراجعة لسياساتها في سورية، من دون أن يعني ذلك تورطاً عسكرياً أميركياً مباشراً.

في المقابل، لا تنبئ المؤشرات باتجاه واشنطن نحو المزيد من التصعيد مع موسكو، بل باكتفائها بسياسة الضغط والدفع نحو التخلي عن دعم الأسد وفق أدوات مواجهة غير مباشرة، خاصة بعد ردة فعل روسيا بعد الضربة، بإعلانها إلغاء اتفاقية التنسيق الجوي للطلعات الجوية فوق سورية وتكثيف الاجتماعات الأمنية في موسكو. وهو أمر يعزز فيما يتعلق بالملف الكيماوي أحد ثلاثة سيناريوهات من شأنها عدم تأجيج الخلاف بين واشنطن وموسكو، وتمنح الطرفين المزيد من الفرص للتباحث حول مخرج نهائي للأزمة السورية، وفق مبدأ تقاطع المصالح والاستمرار في دعم العملية السياسية:

⁹ للاطلاع على نتائج التقرير، انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير الخامس لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، شوه في 2017/4/23، في: <http://bit.ly/2ohSTrN>

- السيناريو الأول: عودة فرق التفتيش إلى سورية بالتزامن مع استمرار الآلية المشتركة في التحقيق وتصدير نتائجها إلى مجلس الأمن "المعطل".
 - السيناريو الثاني: تمسك موسكو بموقفها الراض للضربة الأميركية، واكتفاء الطرفين بما اتخذه من قرارات؛ الأمر الذي يعزز فرص عودة الزخم إلى المجال العسكري بعد أن تبدت ملامح مكتسباته تصب في مصلحة النظام وحلفائه.
 - السيناريو الثالث: الاكتفاء بالمواجهات غير المباشرة، كزيادة العزلة الدولية على موسكو ودمشق، وتعزيز العقوبات الاقتصادية.
- وتدل مواقف موسكو المتصلبة حيال تداعيات مجزرة شيخون الكيماوية على عدم رغبتها في إبداء المرونة السياسية حيال هذا الاندفاع العالمي الضاغط عليها لتقديم التنازلات في الملف السوري، خاصة مع عدم بلورة أي اتفاق سياسي بعد يراعي عودتها النوعية إلى الشرق الأوسط. لكنّ الحوادث الأخيرة أثبتت أمورًا تزيد تورط موسكو عسكريًا في الملف السوري، وتعلي قيمة فواتير استثمارها السياسي وهي التالية:
- عدم نجاحها حتى الآن في تعويم نظام الأسد الذي فقد القدرة على التوازن العسكري الذاتي.
 - دخولها في تحالف إستراتيجي مع طهران التي تعدّ مواجهتها أولوية بالنسبة إلى إدارة ترامب، ودول المنطقة.
 - قدرة الفواعل الإقليمية على العودة لتغيير المعادلة العسكرية؛ بدليل الهجمات التي قامت بها قوات المعارضة في الجبهة الجنوبية وريف حماة في الأسابيع الأخيرة.
 - المخرجات الصفرية لمسار العملية السياسية حتى الآن، واتسام حركة الأطراف المنخرطة في التفاوض بعدم الثقة وعدم الجدية؛ وهو ما يعني الاستمرار في الانخراط العسكري المباشر.

خاتمة

إن توسع قوات الأسد في استخدام السلاح الكيماوي في آب/ أغسطس 2013 في الغوطة الشرقية، وفي خان شيخون في نيسان/ أبريل 2017، حرك المجتمع الدولي برمته، وبدا حيالها النظام في لحظة تصدع محتملة. هذا المجتمع الذي رأى ذلك تجاوزاً للخطوط الحمر، وذلك لارتباط تحرك هذا السلاح بأمرين لا يتعلقان بالكارثة الإنسانية المتزايدة في سورية، الأول مرتبط بأمن إسرائيل والتخوف من الإخلال بمعادلات الأمن في المنطقة، والثاني خشية وصول هذا السلاح إلى جهات أخرى. وهذا ما دفع الروس "حلفاء النظام" لعرض صفقة تاريخية على الولايات المتحدة عام 2013 سلم بموجبها نظام الأسد كامل مخزونه الكيماوي، ليكون ذلك بمنزلة إعلان تسديد الروس للمشهد السوري وتهيئة المناخ لفرض رؤية موسكو للعملية السياسية على الأطراف المنخرطة في الصراع كافة. كما ساهم ذلك في اتساع خيارات روسيا لحرف اتجاهات المعارضة السورية وتمييعها، عبر التهديد بسلاح التصنيف ضمن القوى الإرهابية، وقد ساعدها في ذلك مقارنة إدارة أوباما.

عموماً، يتجه المشهد العام ما بعد مجزرة خان شيخون الكيماوية نحو المزيد من التشابك والتعقيد؛ وسيلقي بآثارها سلبياً على المشهد السياسي والعسكري، إذا ظلت ردة فعل المجتمع الدولي محصورة في الإعلام والحركة الدبلوماسية غير المجدية. كما أنه ينذر، في ظل تغييب مبدأ المحاسبة، باستمرار قوات الأسد وحلفائه في ارتكاب الجرائم الممنهجة بحق المدن الثائرة، وتنامي فرص التشظي والانقسام الجغرافي.

لا تدل المتغيرات المحلية والدولية على حدوث انزياح أو تغيير من جهة حسم الصراع العسكري أو السياسي في سورية، إلا أنها تمهّد لحدوث توافقات أو تباعد بين الأطراف الدولية الفاعلة في المشهد السوري. ومن المرجح استمرار الوضع الراهن بشقيه العسكري والسياسي، حتى إنهاء سيطرة تنظيم داعش على شرق سورية، حينها تصبح سيناريوهات الأزمة السورية مفتوحة على جميع الاحتمالات.